

الجمعية التشريعية
للمملكة الأردنية الهاشمية

من : الاثنين ١٦ جمادى الأولى سنة ١٣٧٩ هـ . الموافق ١٦ تشرين الثاني سنة ١٩٥٩ م . العدد ١٤٥٣

الفرس

صفحة	
١٠١٨	أمر سام صادر بمقتضى الفقرة (١٣) من المادة (٥) من قانون الدفاع لسنة ١٩٣٥
١٠١٩	نظام رقم « ٤٨ » لسنة ١٩٥٩ « نظام المساعدات للاحداث »
١٠٢٠	نظام رقم « ٤٩ » لسنة ١٩٥٩ « نظام انشاء الابنية في بلدية سلفيت »
١٠٢٣	نظام رقم « ٥٠ » لسنة ١٩٥٩ « نظام مشروع كهرباء بلدية سلفيت »
١٠٢٧	نظام رقم « ٥١ » لسنة ١٩٥٩ « نظام انشاء الشوارع وصيانتها في بلدية سلفيت »
١٠٢٩	نظام رقم « ٥٢ » لسنة ١٩٥٩ « نظام تعديل نظام المياه لبلدية العقبة »
١٠٣٠	نظام رقم « ٥٣ » لسنة ١٩٥٩ « نظام تعديل نظام المياه لبلدية دير ابي سعيد »
١٠٣٠	تصحيح اخطاء

هكذا من الأصول

بجمل

نحو السيد الملك بن عبد العزيز آل سعود

بمقتضى الفقرة (١٣) من المادة (٥) من قانون الدفاع لسنة ١٩٣٥
نأمر بما هو آت :

أمر سام

صادر بمقتضى الفقرة (١٣) من المادة (٥)

من قانون الدفاع لسنة ١٩٣٥

١ - اعتباراً من تاريخ ١٩٥٩/٧/١ وحتى تاريخ ١٩٦٠/٣/٣١ لاتباع اية ارض زراعية من نوع الميرى تنفيذاً للديون المؤمن عليها او اية ارض يطلب بيعها نتيجة لاجراءات قضائية ولو لم يكن مومناً عليها وان تكون فائدة مثل هذه الديون المؤجلة بمعدل لا يتجاوز (٤٪) في السنة وان لا تدخل مدة التأجيل في حساب التقادم ، على ان لا يؤثر هذا الامر في حق الدائن في حجز اموال المدين المنقولة وغير المنقولة التي هي من نوع الملك الجائر حيزها قانوناً .

٢ - يستثنى من هذا الامر قروض بنك الانشاء الاردني والمصرف الزراعي ومجلس الاعمار وصناديق الائتم .

١٩٥٩/١١/٩

أخمين بطلال

وزير الاقتصاد الوطني	قاضي القضاة	رئيس الوزراء
والانشاء والتعمير	وزير للتربية والتعليم	وكيل وزير الخارجية
خالوصي الحيري	محمد الامين الشنقيطي	هزاع المجالي
وزير الداخلية والدفاع	وزير الصحة	وزير المالية
وصفي ميرزا	جميل التوفنجي	هاشم الجيوسي
وزير	وزير الزراعة	وزير
الاشغال العامة	والشؤون الاجتماعية	العدلية والمواصلات
يعقوب معمر	عاكف الفايز	انور النشاشيبي

نحو السيد الملك بن عبد العزيز آل سعود

بمقتضى المادة الرابعة من قانون وزارة الشؤون الاجتماعية
وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٥٩/١١/٨
نأمر بوضع النظام الآتي :

نظام المساعدات للاحداث

رقم (٤٨) لسنة ١٩٥٩

- صادر بمقتضى الفقرة (١) من المادة الرابعة من قانون وزارة الشؤون الاجتماعية رقم (١١) لسنة ١٩٥٩
- المادة ١ - يطلق على هذا النظام اسم (نظام المساعدات للاحداث لسنة ١٩٥٩) ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .
- المادة ٢ - تعني كلمة الوزير ايها وردت في هذا النظام وزير الشؤون الاجتماعية .
- المادة ٣ - تصرف المساعدات النقدية والمينية للاحداث من المبالغ المرسدة لهذه الغاية في موازنة وزارة الشؤون الاجتماعية بقرار من الوزير . ويجوز للوزير ان يحول اي موظف من موظفي وزارة الشؤون الاجتماعية صلاحية صرف هذه المساعدات الى الاحداث بموجب تفويض خطي منه .
- المادة ٤ - يجب ان لا يزيد مجموع المساعدات النقدية التي تقدم الى اي حدث على ثلاثة دنائير في الشهر الواحد .
- المادة ٥ - تصرف المساعدة الى الحدث اذا توفرت فيه الشروط التالية :
- أ - ان يكون قد ادين من قبل محكمة الاحداث ، او اذا كان موجوداً في احدى معاهد الوزارة بصورة رسمية .
- ب - ان يكون حسن الاخلاق اثناء وجوده في الاصلاحية او في معاهد الوزارة .
- ج - ان يعمل بتوجيهات وارشادات مراقب السالك المسؤول عنه او مدير المعهد الموجود فيه .
- المادة ٦ - يجوز للوزير بموجب قرار خطي ان يسمح باشتياح ادوات للحدث لا تتجاوز قيمتها خمسة عشر ديناراً اذا ثبت انه حسن الاخلاق والسالك وانه يستعمل هذه الادوات على العمل وكسب الرزق بطريقة شريفة ، او انه في حاجة الى تلك الادوات لتأهله لتحصيلة العلمي او اتمام تدريبه المهني .
- المادة ٧ - تصرف المساعدة المنوه عنها في المادة السادسة على ضوء تقرير اجتماعي تذكر فيه الاسباب التي تدعو الى تقديم المساعدة للحدث .

١٩٥٩/١١/٩

أخمين بطلال

وزير الاقتصاد الوطني	قاضي القضاة	رئيس الوزراء
والانشاء والتعمير	وزير التربية والتعليم	وكيل وزير الخارجية
خالوصي الحيري	محمد الامين الشنقيطي	هزاع المجالي
وزير الداخلية والدفاع	وزير الصحة	وزير المالية
وصفي ميرزا	جميل التوفنجي	هاشم الجيوسي
وزير	وزير الزراعة	وزير
الاشغال العامة	والشؤون الاجتماعية	العدلية والمواصلات
يعقوب معمر	عاكف الفايز	انور النشاشيبي

هكذا من الأصول

نظام إنشاء الأبنية في بلدية سلفيت

بمقتضى المادة (٤١) من قانون البلديات رقم ٢٩ لسنة ١٩٥٥
وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٥٩/١١/٨
نأمر بوضع الانظمة التالية :

- ١ - نظام انشاء الابنية في بلدية سلفيت .
- ٢ - نظام انشاء الشوارع وصيانتها في بلدية سلفيت .
- ٣ - نظام مشروع كهرباء بلدية سلفيت .

١٩٥٩/١١/٨

أعضاء المجلس

وزير الاقتصاد الوطني	قاضي القضاة	رئيس الوزراء
والانشاء والتعمير	وزير التربية والتعليم	وكيل وزير الخارجية
خلوصي الحيري	محمد الامين الشقيطي	هزاع المجالي
وزير الداخلية والدفاع	وزير الصحة	وزير المالية
وصفي ميرزا	جميل التوتونجي	هاشم الجبوسي
وزير	وزير الزراعة	وزير
الاشغال العامة	والشؤون الاجتماعية	العدلية والمواصلات
يعقوب معمر	عاكف الفايز	انور النشاشيبي

نظام رقم (٤٩) لسنة ١٩٥٩

نظام انشاء الابنية في بلدية سلفيت

صادر بمقتضى المادة (٤١) من قانون البلديات رقم (٢٩) لسنة ١٩٥٥

المادة ١ - يطلق على هذا النظام اسم (نظام انشاء الابنية في بلدية سلفيت لسنة ١٩٥٥) ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - يقتضي على كل شخص يرغب في انشاء بناية جديدة او في اصلاح او تعمير او ترميم بناية قديمة او اجراء تغيير في بناية قائمة او حفر بئر او اقامة سور او عمل جورة مرصع ضمن منطقة بلدية سلفيت ان يقدم طلباً الى لجنة التنظيم المحلية لمنحه رخصة بذلك وان يرفق طلبه بتضمين يبين نوع الانشاءات المنوي اجراؤها على ان يقدم الطلب كسابقة على النموذج الذي يضمه مهندس البلدية وان يحمل توقيع صاحب البناء .

المادة ٣ - يستوفي المجلس البلدي الرسوم المقررة ادناه من الطالب لبني اصدار الرخصة .

نوع الرسم	القيمة		ملاحظات
	فلس	دينار	
١ - رسم تسجيل طلب رخصة بناء	٢٥٠		رسم مقطوع
٢ - رسوم ابنية المؤسسات الدينية والخيرية والتعليمية والحمامات العامة واماكن الفسيل والمتاحف والمعارض وابنية الرياضة والاندية .	٥		لكل متر مكعب من البناء
٣ - رسوم ابنية السكن والكراجات الخصوصية .	١٠		" " " "
٤ - رسوم الابنية التجارية (حوانيت للبيع بالجملة والمفرق والمقاهي والمطاعم والاسواق المسورة والمكاتب والكراجات خلاف الكراجات المستعملة مع بناية السكن .	٢٠		" " " "
٥ - رسوم الابنية الصناعية والمستودعات (العنابر) والمعامل والورشات والفنادق ودور المسارح ودور السينما وقاعات الموسيقى واماكن اللهو ما عدا الاندية .	٣٠		" " " "
٦ - رسوم الشرفات (البلكونات) الخارجية البارزة على الشارع والطرقات العامة .	١		لكل متر مربع
٧ - رسوم الشرفات (البلكونات) الداخلية ضمن ملك طالب الرخصة	٥٠٠		" " " "
٨ - رسوم البروز في البناء على الشوارع والطرقات العامة .	٥٠٠		لكل متر مربع
٩ - بناء الجدران على الحدود الخارجية (الاسوار)	١٠		لكل متر طول على ان لا يقل الرسم عن خمسة فلس
١٠ - رسوم حفر بئر ماء (صهريج) او ارتوازي .	١		رسم مقطوع
١١ - رسوم حفر امتصاصية (جورة مرصع)	٢٥٠		" " " "
١٢ - رسوم احدثات تغييرات داخلية في بناء قائم .	٢٥٠		" " " "
١٣ - رسوم انشاء او توسيع فتحات (نوافذ وابواب) في الجدران الداخلية او الخارجية او الانشائية في بناية قائمة .	٢٥٠		عن كل فتحة
١٤ - رسوم الكشف والتخطيط مهما تعددت الكشوفات	١		رسم مقطوع
١٥ - اشغال قسم من الرصيف خلال مدة البناء	٥%		من قيمة الرسم
١٦ - رسم تجديد رخصة البناء الجديد بعد انقضاء مدتها التي هي سنة من تاريخ صدورها	٥%		" " " "
١٧ - عن اي انشاء آخر يتطلب اجراؤه رخصة لم يذكر في الرسوم المبينة اعلاه .	٢٥٠		رسم مقطوع

المادة ٤ - تدفع الرسوم المقررة في هذا النظام الى المجلس البلدي قبل اصدار اية رخصة ويكون تاريخ صدور الرخصة التاريخ الذي يدفع فيه الرسم ويجري مفعول الرخصة لمدة سنة كاملة من تاريخ صدورها فاذا لم يتم البناء خلال تلك المدة تجدد الرخصة في وقت يلي تلك المدة اذا لم يتعارض تجديدهما مع نظام الابنية المعمول به في تاريخ التجديد .

المادة ٥ - تستثنى المباني التي تنشئها حكومة المملكة الاردنية الهاشمية واماكن العبادة العامة من دفع اية رسوم .

هكذا من الشاهد

بمجلس

ين

ان

نشر

م

- المادة ٦ - تستوفى عن الانشاءات التي تضاف الى الابنية الموجودة نفس الرسوم المعينة عن الابنية الجديدة .
- المادة ٧ - يدفع صاحب البناء لدى تحويل بناية من صنف الى آخر رسماً يعادل الفرق بين الرسمين المفروضين على الصنفين اذا كانت رسوم الصنف لهذا البناء تصبح بعد اتمام عملية التحويل اعلى من رسوم الصنف السابق .
- المادة ٨ - اذا كانت اقسام البنايات تستعمل لغايات مختلفة فيستوفى عن كل قسم منها الرسم المقرر للصنف الذي ينتمي اليه ذلك القسم .
- المادة ٩ - لا يجوز الشروع في عملية الانشاء قبل الحصول على الرخصة وينبغي ان يسير العمل وفقاً للشروط المدرجة في الرخصة والتعليمات المصدقة .
- المادة ١٠ - يقتضي على صاحب البناء دون اجحاف بما قد يكون قد ترتب عليه من التبعات بقتضى اى تشريع او قانون معمول به .
- أ - ان يتخذ كل ما يلزم من التدابير لوقاية افراد الناس والعمال الذين يشتغلون في الانشاء من المواد المتساقطة والاضرار التي تنجم مباشرة عن عملية الانشاء ويكون فضلاً عن ذلك مسؤولاً عن سلامة العمال الذين يشتغلون في الانشاء وعن كل ضرر يصيب اى فرد من افراد الناس او اى عامل من العمال اثناء سير العمل بسبب تخلفه عن اتخاذ التدابير المقتضاه كما ذكر آنفاً على ان يراعى في ذلك احكام اى تشريع او قانون معمول به في ذلك الشأن .
- ب - ان لا يسمح بالتجاوز على اى طريق يوضع مواد البناء او غيرها من الاشياء عليها الا بعد الحصول على اذن كتابي من رئيس البلدية .
- ج - ان يضع ما يطلبه المهندس من المصاييح او السقالات او الحواجز الخشبية لوقاية افراد الناس والمعامل في المنطقة التي يجري الانشاء فيها او حولها بصورة وافية .
- د - ان يكون مسؤولاً عن مئادة البناء اثناء انشاءه .
- هـ - ان لا يسمح باستعمال البناء للسكن اثناء انشاءه .
- و - ان يزيل جميع الاتقاض التي تبقى في المقار او حوله او في الارض او في الطرق المجاورة له بعد انحياز عمليات البناء او في اثناء اى دور من ادوار الانشاء واذا تخلف عن ازالة هذه الاتقاض خلال (٤٨) ساعة من استلامه اخطاراً بذلك من رئيس البلدية فيجوز لرئيس البلدية ان يزيل الاتقاض وتستوفي البلدية نفقات ازلتها من مالك البناء بالطريقة التي تحصل فيها اموال البلدية .
- المادة ١١ - كل مخالفة لهذا النظام تعتبر انها ارتكبت من قبل صاحب البناء .
- المادة ١٢ - ١ - كل من قام باى عمل يخالف لاي نص في هذا النظام .
- ٢ - وكل من تخلف عن العمل بموجب اى اخطار يكون قد وجهه اليه المجلس علا بقتضيات هذا النظام وطلب منه بموجبه القيام باى عمل او بالتوقف عن اى عمل ضمن المدة التي يحددها المجلس في اخطاره يعتبر انه ارتكب مخالفة بلدية ويعاقب بغرامة لا تتجاوز عشرة دنانير .
- المادة ١٣ - يلغى اى نظام تتعارض احكامه مع احكام هذا النظام .

هكذا من الأصول

بجمل

ين

ان

م

م

م

نظام رقم « ٥٠ » لسنة ١٩٥٩

نظام مشروع كهرباء بلدية سلفيت

- مادة عن مجلس بلدية سلفيت وفق احكام الفقرة (ب) من المادة (٤١) من قانون البلديات رقم (٢٩) لسنة ١٩٥٥
- المادة ١ - يطلق على هذا النظام اسم (نظام مشروع كهرباء بلدية سلفيت لسنة ١٩٥٩) ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .
- المادة ٢ - يكون للكلمات والعبارات التالية الواردة في هذا النظام المعاني المخصصة لها ادناه الا اذا دلت القرينة على غير ذلك .
- تعني عبارة (منطقة البلدية) منطقة بلدية سلفيت وتعني كلمة (المجلس) مجلس بلدية سلفيت وتعني كلمة (البلدية) بلدية سلفيت . وتعني كلمة (المشروع) اشغال توليد الكهرباء وتوزيعها وتوزيعها كما انها تشمل جميع الاجهزة والموجودات الخاصة لهذه الاشغال من متقول وغير متقول .
- وتعني كلمة (الوصلة) الخطوط والاعمدة والزوايا والفناجين والاجهزة الاخرى المتعلقة بالشبكة التي تملكها البلدية والتي تستعمل في توليد التيار الكهربائي من هذه الشبكة الى المشترك .
- وتعني عبارة (رسم الربط) الرسم الذي يدفعه المشترك لربط كل عداد في عقاره بالوصلة .
- وتعني كلمة (المسكنة) التيار الكهربائي الذي يستورد للشؤون المنزلية دون ائارة
- وتعني كلمة (العداد) الجهاز الذي يركب لقياس وضبط كمية التيار الكهربائي الذي يستهلكه المشترك .
- وتعني كلمة (المشترك) اى شخص مسجل لدى المجلس كمشارك لاخذ التيار الكهربائي وفقاً لاحكام هذا النظام .
- وتعني كلمة (التأمين) المبلغ الذي يقرره المجلس ويدفعه المشترك مقدماً لضمان دفع بدل استهلاك الكهرباء .
- وتعني كلمة (المقار) الابنية والاراضي بها كان صنفها سواء كانت مسورة ام غير مسورة مبنياً عليها ام خالية من البناء وسواء كانت عامة ام خاصة .
- وتعني كلمة (شهر) شهراً شمسياً .
- ويعتبر المفرد شاملاً للجمع والجمع شاملاً للمفرد ويعني حرف (و) حرف (او) والعكس بالعكس وذلك حسب سياق النص او ما يسمح اعتباره كذلك .

هكذا من الأعمال

المادة ٣ - يتولى المجلس امر القيام بالمشروع وإدارته .

المادة ٤ - يجوز لأي موظف من موظفي البلدية مفوض من المجلس البلدي ان يدخل اي عقار لفحص أجهزة الكهرباء على اختلاف أنواعها او لقطع التيار الكهربائي او اعادته وذلك في اي وقت بين الساعة السابعة صباحاً والساعة السابعة مساء وكل من اعترض او اعاق اي موظف كهذا عن القيام بواجباته يعاقب بعد الادانة بالمقوبات المنصوص عنها في هذا النظام .

المادة ٥ - ١ - يجب على كل شخص يرغب في توريد الكهرباء اليه ان يقدم في يديه الامر طلباً كتابياً بذلك الى المجلس . وفق النموذج الذي يضعه المجلس والمجلس الحق في الموافقة على اي طلب يقدم اليه او ان يرفضه .

٢ - يعين المجلس عندئذ الشروط التي يوافق بها على الطلب بما في ذلك مقدار التأمين ويجوز له ان يرفض توريد الكهرباء الى ان يتم تنفيذ تلك الشروط ودفع التأمين .

٣ - حينما يتسلم المجلس موافقة الطالب الحظية على الشروط المذكورة يسجل الطالب كمشارك .

المادة ٦ - يجب على المشترك ان يعقد مع المجلس عقداً يشتمل على الشروط التي يعينها المجلس لتوريد الكهرباء اليه وفق احكام الفقرة (٢) من المادة الخامسة من هذا النظام وان يدفع جميع الرسوم والمصاريف المتعلقة بذلك العقد .

المادة ٧ - ١ - حينما يسجل المجلس مشتركاً يتولى هذا المشترك على نفقته اقامة التمديدات والاجهزة الخاصة في عقاره وتركيبها وصيانتها في حالة جيدة وفق الشروط المعينة من قبل البلدية .

٢ - لا يحق للمشارك احداث اي تمديدات اضافية الا باذن خطي من المجلس تراعى فيه شروط العقد .

٣ - يسمح للمشارك بان يقسم التمديدات في المقار الى قسمين احدهما للآلة والآخر للسكنة وفي هذه الحالة يجب تركيب عدادين لتسجيل الاستهلاك الكهربائي .

المادة ٨ - يقوم المجلس بربط اجهزة الكهرباء للمشارك بوصلة البلدية ويدفع المشترك رسم الربطة ومقداره خمسية فلس ويشتمل المشترك عداً رسم الربط جميع النفقات والتكاليف التي يقتضيها ربط البلدية للاجهزة الكهربائية بوصلة البلدية بالفساً ما بلغت وتصبح جميع ادوات واسلاك هذا الربط الذي يتحمل المشترك مصاريفه حقاً من حقوق البلدية ومالا من اموالها فلا يجوز الرجوع عليها بشيء منها كانت الظروف والاحوال .

المادة ٩ - يجب على المشترك عندما يسجل اسمه لدى المجلس ان يدفع التأمين المقرر الى صندوق البلدية ويحق للمجلس ان يستوفي من التأمين المذكور اي بدل او رسوم او عوائد او تكاليف قد تستحق على المشترك وفق احكام هذا النظام ويجب على المشترك في حالة تغيير محل اقامته او تركه البلدة ان يشعر البلدية خطياً بذلك لضبط قيمة استهلاكه وان لم يفعل ذلك يعتبر ملزماً بجميع ما يسجله العداد فاذا لم يسجل العداد شيئاً او سجل أقل من الحد الأدنى فان احكام المادة (١٠) . تنبئ على المشترك المذكور .

المادة ١٠ - ١ - يعين المجلس في قرار يتخذه بدل استهلاك الكهرباء ومبلغ التأمين وغير ذلك من الرسوم والمصاريف التي يقتضيها المشروع ويجوز للمجلس تغيير هذا البدل وهذه الرسوم والتأمينات من وقت لآخر وتعديلها .

٢ - الحد الأدنى للاستهلاك الشهري اربع كيلوات من كل نوع من نوعي الاستهلاك الكهربائي المنصوص عليها في المادة (٧) ف (٣) من هذا النظام فاذا كانت مقطوعة المستهلك للكهرباء في اي شهر اقل من الحد الأدنى او انه لم يستهلك في اي شهر شيئاً فعليه ان يدفع الى البلدية هذا الحد الأدنى عن ذلك الشهر .

المادة ١١ - ١ - تعين كمية الكهرباء التي يستهلكها المشترك بواسطة العداد الذي يركب وبحساب الكيلوات .

٢ - اذا اقتنع المجلس بان في عداد الكهرباء خلافاً او بانه لم يسجل الكمية الصحيحة للكهرباء المستهلكة او بانه مكسور او معطوب تقدر رسوم الكهرباء وفق ما يراه المجلس ويكون قرار المجلس في هذا الشأن مبرماً .

٣ - يكون العداد ملكاً للمشارك على ان يكون من النوع الذي يوافق عليه المجلس .

٤ - لا يحق لأي شخص خلاف الموظف المعين من المجلس ان ينقل العداد من مكانه او يزيله او يتعرض له بأية صورة اخرى .

٥ - اذا طرأ على العداد خلل او عطب او كسر او احتراق فعلى المشترك ان يراجع البلدية حالاً لتقوم بإصلاحه على نفقته بعد دفع الرسوم التي يعينها المجلس . فاذا رأى موظف البلدية المفوض انه لا يمكن اصلاح العداد يصبح المشترك ملزماً بتغييره على نفقته وفق الشروط المعينة .

المادة ١٢ - ١ - يرسل المجلس او الموظف المفوض من المجلس خلال فترات لا تقل عن شهر قائمة بالحساب تبين المبلغ المستحق على المشترك عن توريد الكهرباء اليه ، ويجب على المشترك ان يدفع المبلغ المستحق عليه خلال مدة لا تزيد على عشرة ايام من تاريخ تسلمه القائمة المذكورة .

٢ - اذا تخلف المشترك عن دفع ذلك المبلغ خلال المدة المذكورة في الفقرة (١) من هذه المادة فللمجلس او رئيسه الحق في قطع التيار الكهربائي عنه واستيفاء المبلغ المستحق عليه من مبلغ التأمين الذي دفعه .

٣ - اذا زاد المبلغ المستحق على قيمة التأمين يحصل المبلغ المتبقى كما تحصل ضرائب البلدية .

٤ - اذا قطع المجلس او رئيسه التيار الكهربائي عن المشترك عملاً بالصلاحيات المخولة له في الفقرة (٢) من هذه المادة فلا يعاد ربطه الا اذا دفع المشترك المبالغ التالية .

أ - المبلغ المستحق عليه غير المدفوع او

ب - اذا كان ذلك المبلغ قد استوفي من التأمين فالمبلغ الذي حسم من التأمين .

ب - الرسوم التي يقررها المجلس من اجل إعادة ربط الكهرباء ونفقات الربط .

المادة ١٣ - ١ - يحق للمجلس ان يقطع التيار الكهربائي عن المشترك في الاحوال التالية :

أ - اذا عبث المشترك بعداد الكهرباء او ازاله او تعرض له بأية صورة اخرى او

ب - احدث اي تغيير في جهاز الآلة داخل عقاره او خارجه دون ان يحصل على موافقة المجلس او .

ج - عارض الموظف المفوض عن تأدية واجباته .

د - تأخر أو امتنع عن تطبيق اية مادة من مواد عقد الاشتراك في الكهرباء المقود معه .

٢ - اذا قطع المجلس التيار الكهربائي عن المشترك عملاً بالصلاحيات المخولة له في الفقرة (١) من هذه المادة فلا يعاد ربط الكهرباء الا اذا قام المشترك بما يلي :

أ - قدم ضماناً يقنع بها المجلس بأنه سيمتنع عن المخالفات المنصوص عليها في الفقرة (١) من هذه المادة .

ب - دفع الرسم الذي يقرره المجلس من اجل اعادة ربط الكهرباء ونفقات الربط .

٣ - في حال صدور قرار من المجلس بقطع التيار الكهربائي عملاً بالصلاحيات المخولة له في الفقرة (١) من هذه المادة يجوز لأي موظف من موظفي المجلس أو لأي شخص آخر مفوض أن يدخل في أي وقت من الساعة السابعة صباحاً والساعة السابعة مساءً إلى عقار المشترك من اجل قطع توريد الكهرباء أو توقيفها أو فصلها أو تحويلها .

المادة ١٤ - يجوز للمجلس أن يعفي من بدل استهلاك الكهرباء إعفاء كلياً أو جزئياً ما يختاره من أماكن العبادة والمدارس والدوائر الرسمية والمؤسسات الخيرية والمعاهد الصحية ، وللمجلس متى اراد أن يرجع عن قرار إعفائه هذا أو يعدله لأي من هذه الأماكن المفعاة من رسم الكهرباء بشرط أن يخبر المسؤول عن المكان الذي يريد استرداد إعفائه أو تعديل هذا الإعفاء حياله بأشعار خطي يرسل إليه .

المادة ١٥ - أن كل قائمة حساب أو مذكرة طلب أو اشعار أو اخطار أو أي مستند من المستندات التي يقضي هذا النظام بوجود تسليمها إلى المشترك يعتبر أنه بلغ إليه تبليفاً كافياً إذا أرسل إليه بالبريد العادي أو سلم إليه شخصياً أو سلم إلى المحل الذي يتعاطى عمله فيه أو إلى أي فرد بالغ من أفراد عائلته يقيم معه في مسكنه أو إذا الصق على باب محل العمل أو السكن .

المادة ١٦ - إذا رغب المشترك في قطع الكهرباء عن عقاره فعليه أن يبلغ رئيس البلدية ذلك خطياً قبل خمسة عشر يوماً على الأقل وعلى رئيس البلدية حينئذ قطع التيار ويكون المشترك مسؤولاً ومكلفاً بدفع قيمة الكمية المستهلكة لغاية تاريخ القطع .

المادة ١٧ - ١ - البلدية غير مسؤولة عن أي تلف أو خسارة تنشأ عن قطع التيار الكهربائي لأي سبب من الاسباب .

٢ - تحتفظ البلدية لنفسها بحق قطع التيار الكهربائي لتصلح الخطوط والأجهزة أو لأي سبب آخر من غير أن يؤثر ذلك في المبالغ المستحقة لها أو التي قد تستحق لها بمقتضى هذا النظام .

٣ - البلدية غير مسؤولة عما يقع من اضرار أو اصابات نتيجة لحلل في التمديدات الداخلية للمشارك .

المادة ١٨ - يجوز للمجلس أن يقوم بالاشغال المطلوبة من المشترك أو المكلف على نفقة هذا المشترك أو المكلف بعد اخطاره بوجوب إنجازها خلال المدة التي يعينها المجلس .

المادة ١٩ - كل من خالف أي حكم من أحكام هذا النظام يعاقب لدى إدانته بغرامة لا تزيد على عشرة دنانير عن كل مخالفة يرتكبها .

المادة ٢٠ - يلغى أي نظام تتعارض أحكامه مع أحكام هذا النظام .

نظام رقم (٥١) لسنة ١٩٥٩

نظام انشاء الشوارع وصيانتها في بلدية سلفيت

صادر بمقتضى المادة (٤١) من قانون البلديات رقم (٢٩) لسنة ١٩٥٥

المادة ١ - يطلق على هذا النظام اسم (نظام انشاء الشوارع وصيانتها في بلدية سلفيت لسنة (١٩٥٩) ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - يعتبر المجلس البلدي مسؤولاً عن فتح الشوارع العامة وإنشائها وصيانتها وتنظيمها ضمن حدود منطقة البلدية وفقاً لأي مشروع هيكلي أو تنظيمي نافذ المفعول .

المادة ٣ - أ - يعتبر اصحاب الاملاك الواقعة ضمن منطقة البلدية عند فتح الشارع لأول مرة مكلفين بدفع قسم من نفقات انشاء الشوارع المتاخمة لاملاكهم .

ب - يحق للمجلس البلدي أن يعين نسبة اشتراك اصحاب الاملاك في النفقات المتوهم عنها وفقاً إلى الحد الذي يراه عادلاً على أن لا يزيد ما يكلف المالكون بدفعه عن خمسين بالمئة من مجموع النفقات وتقسّم هذه النفقات بين المالكين بنسبة طول واجهات املاكهم الملاصقة للشارع العام .

المادة ٤ - تدفع إلى صندوق البلدية كافة النفقات وعوائد التنظيم التي يقرر المجلس أو لجنة التنظيم المحلية تحصيلها من اصحاب الاملاك بمقتضى هذا النظام أو بمقتضى قانون تنظيم المدن والقرى ويحق للمجلس أن يستوفي سلفاً من اصحاب الاملاك نسبة لا تزيد على ٢٥٪ من النفقات المقدرة ويدفع الباقي بعد اتمام التعميد والتجدير .

المادة ٥ - إذا لم يتم المجلس بفتح الشارع وتعميده خلال سنة من تاريخ القرار المتخذ بهذا الخصوص فيترتب عليه اعادة ما يكون قد حصله من اصحاب الاملاك المتاخمة للشارع .

المادة ٦ - ١ - يعتبر مخالفاً لهذا النظام كل من :

أ - بنى أو أنشأ أو أقام أو ابقى حائطاً أو سياجاً أو عموداً أو أي عائق آخر في أي شارع أو في أي قسم منه أو

ب - غطى أو اعاق مجرى مكشوفاً أو مصرفاً أو قناة واقعة على جانب أي شارع عام أو

ج - وضع صندوقاً أو طرداً (باله) أو بضائع أو اية مواد أخرى في أي شارع أو تسبب في وضعها فيه بصورة تمنع عمال البلدية من التنظيف أو تؤخرهم عن القيام به أو تعطل أو تعوق حركة السير في الشوارع وقتاً طويلاً مما هو ضروري بالقدر المعقول لتحديد ذلك الصندوق أو البضائع أو المواد أو إزالتها .

٢ - اذا ظهر في اية حالة من الاحوال ان صندوقاً او طرداً (بالة) او بضائع او اي مواد اخرى قد نقلت من بناية او ارض ووضعت في شارع عام خلافاً لهذه المادة يعتبر مشغل تلك البناية او الارض انه هو الذي ارتكب المخالفة الى ان يقيم الدليل خلاف ذلك .

٣ - ليس في هذه المادة ما يمنع المجلس من ان يسمح خطياً باقامة انشاءات مؤقتة في اي شارع ايام الاعياد والاحتفالات العامة .

المادة ٧ - ١ - لا يجوز لاي شخص ان يضع اية مادة من مواد البناء في اي شارع عام او ان يحفر حفرة او اخدوداً فيه الا بعد الحصول على تصريح خطي بذلك من المجلس وينبغي ان يتضمن ذلك التصريح الشروط الواجب مراعاتها في وضع تلك المواد او حفر تلك الحفرة او الاخدود مع بيان المساحة التي يراد اشغالها ومدة العمل في التصريح .

٢ - اذا صدر مثل هذا التصريح الى شخص ما وجب عليه ان يقيم سياجاً واقياً حول المواد او الحفرة او الاخدود على نفقته الخاصة وان يبقى ذلك السياج قائماً الى ان ترفع تلك المواد من الشارع او تظمر الحفرة او الاخدود او يؤمن الناس مما ينشأ عن ذلك من خطر على وجه يرضى به المجلس او الامور المفوض منه ويترتب على ذلك الشخص ايضاً ان يضع حول ما ذكره كافيّاً خلال الليل بصورة ترضي المجلس او الامور المفوض منه .

المادة ٨ - اذا كان من رأي المجلس ان بناء او بئراً او حفرة او اي مكان اخر في حالة خطرة على الجمهور بسبب عدم ترميمه الترميم الكافي او لوجود نقص في صيانتها او في تسييجها او لاي سبب اخر يرسل المجلس اخطاراً خطياً الى مالكه يكلفه فيه بوقايته او اقامة سياج حوله وفي الحال على وجه يزيل الخطر الناشئ عنه ويترتب على المالك القيام بمقتضيات الاخطار ضمن المدة التي يحددها المجلس .

المادة ٩ - اذا لحق بشارع من الشوارع العامة او باي قسم منه ضرر طارئ غير مقصود بسبب حفريات اجريت في ارض متاخمة له او كنتيجة لتلك الحفريات يجوز للمجلس ان يصلح ذلك الضرر وان يستوفي جميع النفقات والمصاريف التي تكبدتها في ذلك السبيل من مالك الارض التي اجريت فيها الحفريات .

المادة ١٠ - ١ - كل من قام باي عمل مخالف لاي نص في هذا النظام .

٢ - وكل من تخلف عن العمل بموجب اي اخطار يكون قد وجه اليه من المجلس عملاً بمقتضيات هذا النظام وطلب منه توجيه القيسام باي عمل او بالتوقف عن اي عمل ضمن المدة التي يحددها المجلس في اخطاره .

٣ - وكل من قام بعمل خلافاً للتعليمات التي يصدرها اليه المجلس بموجب احكام هذا النظام يعتبر انه ارتكب مخالفة بلدية ويعاقب بغرامة لا تتجاوز عشرة دنانير .

نظام تعديل نظام المياه البلدية

بمقتضى المادة (٤١) من قانون البلديات رقم ٢٩ لسنة ١٩٥٥ وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٥٩/١١/١ نأمر بوضع النظامين الآتيين :-

- ١ - نظام تعديل نظام المياه البلدية العقبة لسنة ١٩٥٩ .
- ٢ - نظام تعديل نظام المياه بلدية دير ابي سعيد لسنة ١٩٥٩ .

١٩٥٩ / ١١ / ٢

أعضاء المجلس

رئيس الوزراء	قاضي القضاة	وزير الاقتصاد الوطني
ووكيل وزير الخارجية	وزير التربية والتعليم	والانشاء والتعمير
هزاع المجالي	محمد الامين الشقيطي	خاوسي الحبري
وزير المالية	وزير الصحة	وزير الداخلية والدفاع
هاشم الجيوسي	جميل التوتنجي	وصفي ميرزا
وزير	وزير الزراعة	وزير
المدلية والمواصلات	والشؤون الاجتماعية	الاشغال العامة
انور النشاشي	عاكف الفايز	يعقوب معمر

نظام تعديل نظام المياه بلدية العقبة

رقم (٥٢) لسنة ١٩٥٩

المادة ١ - يطلق على هذا النظام اسم (نظام تعديل نظام المياه البلدية العقبة لسنة ١٩٥٩) ويقرا مع نظام المياه البلدية العقبة لسنة ١٩٥٧ المشار اليه فيما يلي بالنظام الاصلي كنظام واحد ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - تلتزم المادة ١٢ من النظام الاصلي ويستعاض عنها بالمادة التالية :

المادة ١٢ - تستوفي البلدية خمسين فلساً ثمن كل متر مكعب استهلكه المشترك ويكون الحد الادنى لاستهلاك اي مشترك مائتين وخمسين فلساً شهرياً وتجري الحاسبة بالمياه شهرياً .

هكذا من العمل

بمجلس

ين

ان

م

م

م